

عقود التمويل في المصارف الاسلامية التشاركية التركية وأثرها على التنمية.

Financing Contracts In Turkish Participation Islamic Banks And Their Impact On Development

د.د.سونر دومان

الأستاذ الدكتور .عضو الهيئة التدريسية بكلية الإلهيات بجامعة سكاريا- تركيا

duman@sakarya.edu.tr

¹فادي شوشان

طالب دكتوراه في الفقه وأصوله جامعة سكاريا - تركيا

fadisho33@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2024-09-30 ، تاريخ القبول: 2025-04-19 ، تاريخ النشر: 2025-06-01

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية وتحليل أثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا. يعد هذا الموضوع ذا أهمية بالغة نظراً للدور المحوري الذي تلعبه المصارف المساهمة في تمويل النشاط الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة في البلاد. يتناول البحث التطور التاريخي لعقود التمويل في المصارف المساهمة، بدءاً من الفترة القديمة حتى الوقت الحاضر، مع التركيز على الإطار القانوني والمؤسسي الذي ينظم هذه العقود في تركيا. يتم تحليل الأطر القانونية والتنظيمية المتعلقة بعقود التمويل في المصارف المساهمة، ويتم توضيح أهم القوانين والتشريعات المرتبطة بها. وفي إطار دراسة تأثير عقود التمويل في المصارف المساهمة على التنمية، يقدم البحث تحليلاً للمزايا والتحديات التي تواجهها هذه العقود. ويتم تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعقود التمويل وتوضيح كيف يمكن أن تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، يتم التركيز في البحث على تحليل العوامل المؤثرة في استخدام عقود التمويل في المصارف الاسلامية المساهمة وتطبيقها بشكل فعال. وفي الختام، يقدم البحث نتائج وتوصيات لتعزيز استخدام عقود التمويل في المصارف المساهمة وتحقيق الأهداف التنموية للبلاد. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز قدرة المصارف المساهمة على تمويل الاقتصاد المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في تركيا.

الكلمات المفتاحية: تجربة تركية، مصارف إسلامية، مساهمة، عقود تمويل، رقابة.

تصنيف JEL: G1, G2, G3

¹ المؤلف المراسل

Abstract:

This research paper aims to study financing contracts in Turkish participation banks and analyze their impact on economic and social development in Turkey. This topic is of utmost importance given the pivotal role played by participation banks in financing economic activities and promoting sustainable development in the country. The research addresses the historical evolution of financing contracts in participation banks, from ancient times to the present, with a focus on the legal and institutional framework regulating these contracts in Turkey. The legal and regulatory frameworks related to financing contracts in participation banks are analyzed, and the most important laws and regulations associated with them are explained. Within the framework of studying the impact of financing contracts in participation banks on development, the research provides an analysis of the benefits and challenges facing these contracts. The economic and social effects of financing contracts are evaluated, elucidating how they can contribute to economic growth and sustainable development. Furthermore, the research focuses on analyzing the factors influencing the use of financing contracts in participation Islamic banks and their effective implementation. In conclusion, the research presents findings and recommendations to enhance the use of financing contracts in participation banks and achieve the country's developmental goals. These recommendations aim to strengthen the ability of participation banks to finance the local economy, stimulate economic activity, and achieve sustainable development in Turkey.

Keywords: Turkish experience, Islamic banks, Participation, Financing contracts, Regulation.

Jel Classification Codes:G1, G2, G3.

مقدمة

تشهد تركيا في السنوات الأخيرة نمواً اقتصادياً ملحوظاً، حيث تلعب المصارف الإسلامية التشاركية دوراً حيوياً في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة. تعتبر عقود التمويل في هذه المصارف أحد الأدوات الأساسية التي تساهم في تحفيز الاستثمارات وتوفير فرص العمل، مما يعزز من القدرة الإنتاجية للبلاد ويحقق تطوراً شاملاً في مختلف القطاعات الاقتصادية. تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تأثير عقود التمويل في المصارف الإسلامية المساهمة التركية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. تسعى إلى تحليل الأطر القانونية والتنظيمية التي تحكم هذه العقود، واستعراض تطورها التاريخي من البدايات حتى العصر الحالي، والعمل على تقييم المزايا والتحديات التي تواجهها هذه العقود، وكيفية تأثيرها على الاستثمار والتوظيف في تركيا. من خلال دراسة شاملة، تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم رؤية واضحة حول الدور المحوري لعقود التمويل في المصارف المساهمة في دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. والتركيز أيضاً على العوامل المؤثرة في استخدام هذه العقود وتطبيقها بفاعلية، مع إبراز أهم التشريعات والقوانين المرتبطة بها.

في ظل هذه الأهداف للمصارف الإسلامية التشاركية التركية، ستسعى الأوساط المالية إلى اللجوء لعقود تمويل مناسبة مع الشرع الإسلامي، والتأكيد على مدى فعالية عقود التمويل في تعزيز التنمية الاقتصادية، و مساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتجاوز التحديات التي تواجهها هذه العقود. بهذه الطريقة، تأمل الدراسة في تقديم إسهام علمي مفيد يساهم في تعزيز الفهم الشامل لدور المصارف المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا.

ولاحظنا أن عقود التمويل الإسلامية متنوعة ومهمة في التنمية، والاستفادة من استخدام عقود التمويل في المصارف الإسلامية التشاركية المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية للبلاد هي خطوة مهمة في طريق التنمية الاقتصادية التركية. تهدف هذه العقود

والمعاملات إلى تعزيز قدرة المصارف التشاركية الإسلامية المساهمة على تمويل الاقتصاد المحلي وتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة في تركيا.

مشكلة البحث:

"تحليل أثر عقود التمويل في المصارف الإسلامية المساهمة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تركيا: دراسة حالة على المؤسسات المصرفية الإسلامية". هذه المشكلة البحثية ستتركز على تقييم الآثار الفعلية لعقود التمويل في المصارف الإسلامية المساهمة، مع التركيز بشكل خاص على البنوك الإسلامية التي تتبع نموذجًا ماليًا مختلفًا. سيتطلب هذا تحليلًا دقيقًا لتأثيرات عقود التمويل على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع التركي.

منهج البحث:

يعتمد البحث منهجًا تحليليًا ووصفيًا لتحليل الواقع المصرفي الإسلامية المساهمة في تركيا والمعاملات المصرفية الموجودة فيه، وضوابطها التشريعية والقانونية وأثرها على التنمية في تركيا.

1. المصارف الإسلامية التشاركية التركية

الخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا شهدت تطوراً كبيراً منذ بدايتها قبل 37 عامًا. تأسس بنك "البركة" الإسلامي في عام 1984 كأول بنك تشاركي إسلامي في تركيا، وقد ساهم هذا في نشر مفهوم البنوك الإسلامية في البلاد. في الوقت الحاضر، يوجد في تركيا ستة بنوك إسلامية تشاركية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية، حيث تقدم خدمات مالية متوافقة مع أحكام الإسلام، وبنفس الوقت يتماشى مع المعاملات المالية المعاصرة. (Aslan & Korap, 2006, 12)

1.1. الخلفية والأهمية

يسلط هذا الجزء الضوء على الخلفية والأهمية الكبيرة لدراسة عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية التي تعتبر من أهم الأدوات المالية في الاقتصاد التركي. فعقود التمويل في هذه المصارف لها دور فعال في دعم الشركات والمشروعات المحلية من خلال توفير التمويل اللازم لها وتسهيل عملياتها. إن المصارف المساهمة تعتبر العمود الفقري للنظام المالي التركي، حيث تساهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد من خلال توجيه رؤوس الأموال نحو القطاعات الحيوية وتمويل المشروعات الاستراتيجية. وبالتالي فإن دراسة عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية تعتبر ضرورية لفهم دور هذه المصارف وأهميتها في التنمية المستدامة للشركات والبلاد بشكل عام. (ALMURAD, 2023, 510)

1.2. أهم المصارف المساهمة التي تعتمد النظام الاسلامي في تركيا

أهم المصارف المساهمة التي تعتمد النظام الإسلامي في تركيا هو مصرف البركة، وكويت ترك، ووقف كتلم، وزراعات كتلم، وأملاك التشاركي، ومصرف تركيا فينانانس. هذه المصارف تعمل وفقاً للأحكام الشرعية الإسلامية وتوفر خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة مثل التمويل الإسلامي والتأمين والاستثمارات العقارية والودائع والحسابات الجارية والتحويلات الداخلية والدولية وغيرها من الخدمات المصرفية المتاحة للمسلمين وغير المسلمين على حد سواء. تعمل هذه المصارف على تعزيز نظام المصارف الإسلامية في تركيا والعمل لصالح تطوير وتعزيز الاقتصاد الإسلامي في البلاد (Ünlü, 2019, 514).

2. تاريخ عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية

تعود جذور عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية إلى فترة النشأة والتطور الأولى للبنوك في تركيا. على مر العصور، تطورت عمليات التمويل في المصارف المساهمة وأصبحت أكثر تعقيداً وتفصيلاً. تمتلك المصارف المساهمة الحديثة العديد من الخدمات المصرفية المبتكرة

وتُشير عقود التمويل إلى العقود التي تُعقد بين المصارف وعملائها، وتحدد الشروط التي يتم بموجبها تمويل العملاء والالتزامات المترتبة على الطرفين (Pehlivan, 2016, 298).

2.2. النشأة والتطور

ظهر أول مصرف مساهم في تركيا في القرن التاسع عشر، ومنذ ذلك الحين تطورت المصارف وازداد عددها بشكل كبير. توسعت مصارف التمويل المساهمة على مدار العقود الماضية وحقت تقدماً ملحوظاً في تلبية احتياجات العملاء وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متنوعة. ولقد تم تطوير طرق التمويل المستخدمة في هذه المصارف وتحسينها باستمرار لضمان الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع العام والخاص. مع التطور التكنولوجي وتحول العالم الرقمي، أصبحت المصارف المساهمة في تركيا تسعى أيضاً للتوسع في مجال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. فقد تم تطوير تطبيقات مصرفية ذكية تسمح للعملاء بإجراء المعاملات المصرفية بسهولة وأمان من خلال هواتفهم الذكية والأجهزة اللوحية. وتشمل هذه الخدمات التحويلات المصرفية، وفتح حسابات جديدة، وطلب بطاقات ائتمانية، وتتبع الحسابات وغيرها الكثير. بالإضافة إلى ذلك، تسعى المصارف المساهمة في تركيا أيضاً لزيادة التعاملات المالية الإقليمية والدولية. بفضل التطور التكنولوجي، يمكن للعملاء الآن إجراء التحويلات المالية بسرعة وسهولة إلى جميع أنحاء العالم. كما تعمل هذه المصارف على توسيع شبكتها العالمية، وتعزيز الشراكات مع المصارف الأخرى في الأسواق الناشئة، لتلبية توقعات العملاء وتوفير الخدمات المصرفية العصرية. ومن المهم أيضاً أن تلتزم المصارف المساهمة بأعلى معايير الأمان والحماية. فهي تواصل تحديث نظمها وبرامجها لمكافحة الاحتيال المصرفي وحماية بيانات العملاء. تعمل هذه المصارف على تبني أحدث تقنيات التشفير والتحقق الثنائي للحفاظ على سرية تامة للمعلومات المالية الحساسة. باختصار، تستمر المصارف المساهمة في تركيا في النمو والتطور وتقديم الخدمات المصرفية المتطورة لعملائها. وتحافظ على الالتزام بالقوانين والتشريعات المنظمة للقطاع المصرفي، وتسعى للابتكار والتطوير المستمر لتلبية احتياجات العملاء وتوفير تجربة مصرفية فعالة ومريحة في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة (Gezen, 2019, 218).

3.2. القوانين والتشريعات المتعلقة

تم وضع العديد من القوانين والتشريعات في تركيا للتنظيم والتحكم في عقود التمويل في المصارف المساهمة. تتطلب هذه القوانين من المصارف المساهمة الامتثال لأعلى معايير الشفافية وحماية المستهلك والتشغيل المالي السليم. يعمل جهاز الرقابة المالية في تركيا على مراقبة المصارف وتأكيد التزامها بالقوانين المتعلقة بالتمويل وتطبيق العقود المعتمدة في القطاع (Pehlivan, 2016, 312).

شهدت مصارف التمويل المساهمة في تركيا العديد من الأحداث الرئيسية والتغيرات الهامة على مر العقود. تم تطوير تقنيات وأدوات التمويل المستخدمة وتبسيطها لتلبية احتياجات العملاء وتمكينهم من الوصول إلى التمويل بسهولة أكبر. كما تطورت السوق المصرفية وظهرت منتجات مالية جديدة تتماشى مع التحديات الاقتصادية والتنموية في البلاد. كل هذه الأحداث والتغيرات أثرت بشكل جوهري على كيفية تنفيذ وإدارة عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية. (Orhan, 2023, 126)

3. أنواع عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية

يتناول هذا القسم دراسة أنواع عقود التمويل المستخدمة في المصارف المساهمة التركية. تتضمن هذه الأنواع كلاً من عقود التمويل الإسلامية وعقود التمويل التقليدية. يهدف هذا البحث إلى تحليل وتوضيح الخصائص والمميزات الفريدة لكل نوع، بالإضافة إلى دراسة تأثير هذه العقود على التنمية الاقتصادية في تركيا. (Ünlü, 2019, 510)

1.3 عقود التمويل الإسلامية

تعتبر عقود التمويل الإسلامية من أهم وأفضل أنواع عقود التمويل المستخدمة في المصارف المساهمة التركية. تتميز هذه العقود بأنها تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتتبع أحكامها بكل دقة واحترافية في المعاملات. تشمل عقود التمويل الإسلامية عدة أنماط وصيغ تمويلية متنوعة تتماشى مع احتياجات ومتطلبات العملاء في مختلف المجالات المالية والاقتصادية. تمتاز هذه العقود بأنها تعتمد على مفهوم

المضاربة، حيث يتم تنظيم العقود القائمة على المصارف المساهمة وفقاً لمبادئ ومعايير الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق العدالة والشفافية في التعامل المالي. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن هذه العقود نموذج المشاركة في الأرباح والخسائر، والذي يمنح العملاء فرصة المشاركة في الأرباح المتحققة وتحمل جزءاً من الخسائر في حالة حدوثها. كما تتضمن هذه العقود نموذج الإجارة بالتملك الذي يتيح للعملاء استئجار الأصول المالية مع إمكانية تملكها في المستقبل. تم تطوير هذه العقود بمرونة كبيرة لتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة، وتتمتع بشفافية وعدالة في جميع مراحلها وتفاصيلها. إن استخدام عقود التمويل الإسلامية في المصارف المساهمة التزكية يساهم في تعزيز الثقة والاستقرار المالي، ويعكس القيم الإسلامية العادلة والمبادئ الأخلاقية في قطاع الخدمات المالية (أحمد، 1995، 18).

2.3.. المضاربة

بين شخصين يتفقان على أن المال من أحدهما، والبيع أو الشراء أو العمل والخدمة من الآخر. يتم تنفيذ هذا العقد عن طريق الاتفاق على شروط معينة للمصفقة، مثل السعر والكمية والمواصفات، وذلك من أجل تحقيق ربح مالي. (الكراسنة، 2013، 9).

تعد المضاربة من الأساليب الشائعة في المعاملات المالية لتحقيق العوائد العالية، وتشمل مجموعة متنوعة من الميادين كالأسهم والسلع والعملات الأجنبية. تعتبر المضاربة ذات مخاطر، حيث يمكن أن يتعرض المضارب لخسائر في حالة عدم نجاح الصفقات، ولكنها أيضاً قد توفر فرصة للأرباح الكبيرة في حالة اتخاذ قرارات استثمارية صحيحة. ولهذا المضارب مع المصارف التشاركية الإسلامية قد يربح أو يخسر فهو شريك في الحالتين. (رحيم ورشدي، 2006، 6).

3.3. التمويل بالمشاركة

نظام مالي يتم فيه التمويل بواسطة مشاركة الأطراف المعنية، سواء كانت شركات أو أفراد، في أرباح المشروع أو خسائره. تعد المشاركة بالأرباح والخسائر من الأسس الأساسية لهذا النظام، مما يعزز التعاون والتضامن بين المتعاملين ويقلل من المخاطر والضغط المالية (الكراسنة، 2013، 11).

يتمتع التمويل بالمشاركة بشعبية كبيرة في صناعة التمويل الإسلامي، حيث يتماشى مع القيم الشرعية والأخلاقية ويوفر حلاً مالياً مبتكراً للأفراد والشركات. هذا النظام يعتبر بديلاً مثالياً للتمويل التقليدي الذي يعتمد على الفوائد والربا. يقدم التمويل بالمشاركة فرصة للجميع للمشاركة في عمليات الاستثمار وتحقيق الأرباح بشكل عادل ومتوازن. تعتبر هذه الطريقة أيضاً أكثر استدامة وشفافية مقارنة بالتمويل التقليدي، حيث يتم توزيع الأرباح بناءً على النتائج الفعلية للمشروع بدلاً من تحمل الفوائد المرتفعة لاستعارة الأموال (رديف ولييق، 2013، 10).

4.3. الإجارة المنتهية بالتملك

الإجارة المنتهية بالتملك هي نوع من العقود الاقتصادية التي تسمح للمستأجر بالاستفادة من الممتلكات بطريقة مؤقتة ومريحة. حيث يتم دفع الإيجار لفترة محددة ومناسبة، ثم يتحول المستأجر إلى مالك للممتلكات بعد انتهاء فترة الإيجار. تعتبر هذه العقود من الطرق المبتكرة والمرنة للحصول على الممتلكات بشكل مرن ومناسب للأفراد والشركات على حد سواء. وتشمل هذه العقود أنواع مختلفة من الأصول مثل العقارات والآلات والمعدات والمركبات. هذه العقود تُعتبر خياراً شائعاً جداً للأفراد الذين ليس لديهم القدرة المالية على شراء الممتلكات بشكل فوري. لذا يجب أن يتم التفاوض على شروط وأحكام العقد بعناية، بما في ذلك فترة الإيجار ومبلغ الإيجار وقيمة الشراء النهائية في نهاية فترة الإيجار. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الإجارة المنتهية بالتملك تعتبر خياراً شائعاً ومثيراً للاهتمام للأفراد والشركات الذين يرغبون في الاستفادة من الممتلكات بطريقة مؤقتة وحقق الاقتصادية الشخصية المطلوبة. فهي توفر لهم الحل الأمثل والمرن في نفس الوقت. (إرشيد، 2015، 63).

43.. التأمين التكافلي

التأمين التكافلي في المصارف التركية يعتبر جزءاً مهماً من الخدمات المالية التي تقدمها تلك المصارف. يُعرف التأمين التكافلي أحياناً بالتأمين الإسلامي أو التأمين الشرعي، وهو نوع من التأمين يتمشى مع القيم الإسلامية والشريعة الإسلامية. يهدف هذا النوع من التأمين إلى توفير حماية مالية للأفراد والشركات بطرق تتفق مع المبادئ الإسلامية، مثل تجنب الربا والمخاطر غير المشروعة (حسان، 2015).

في المصارف التركية، يتم توفير خدمات التأمين التكافلي من خلال منتجات مخصصة لتلبية احتياجات العملاء الذين يفضلون الامتنال للمبادئ الإسلامية في تدير أموالهم وتأمين حياتهم وممتلكاتهم. يمكن أن تشمل منتجات التأمين التكافلي في المصارف التركية التأمين على الحياة، والتأمين الصحي، والتأمين على الممتلكات، وغيرها من أشكال التأمين التي تتوافق مع القيم الإسلامية.

يمكن للعملاء الراغبين في التأمين التكافلي في المصارف التركية الاستفادة من مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات التي تقدمها تلك المصارف، والتي توفر حلولاً مالية متكاملة ومتوافقة مع الشريعة الإسلامية (Ünlü, 2019, 510).

5.3.. عقد المراجعة

في عملية المراجعة، يقوم المصرف أو المؤسسة المالية بشراء السلعة أو الخدمة التي يحتاجها العميل، ثم يبيعها للعميل بسعر محدد يتم دفعه على دفعات على مدار فترة محددة. يتم تحديد هامش ربحي (مراجعة) يتم إضافته إلى سعر البيع الأصلي، والذي يتم تحديده بشكل مسبق وشفاف. تنتهي عملية المراجعة بتملك العميل السلعة أو الخدمة بالكامل بعد دفع جميع الأقساط. (أرشيد، 2015، 76)

من الجوانب الرئيسية للمراجعة أنها تسمح بتقديم الخدمات المالية دون استخدام الفوائد، مما يجعلها متوافقة مع القيم الإسلامية التي تحرم الربا. تعتبر المراجعة أيضاً آلية لتحقيق العدالة المالية، حيث يشترك العميل والمصرف في الأرباح والخسائر المحتملة للمشروع أو الصفقة التجارية.

تمثل المراجعة جزءاً هاماً من النظام المالي الإسلامي، ويتم تطبيقها في مختلف المجالات مثل التمويل العقاري، وتمويل المشاريع، والتمويل الشخصي، وغيرها من الأنشطة التجارية والمالية (رديف ولبيق، 2013، 7).

4. عقود التمويل التقليدية

تشتمل عقود التمويل التقليدية في المصارف المساهمة التركية على العقود والأساليب الاعتيادية المستخدمة في التمويل. تعتمد هذه العقود على القوانين والتشريعات المالية التقليدية وتتبع أساليب ومفاهيم تمويلية عامة. تتضمن هذه العقود عدة أشكال منها قروض الاستهلاك، قروض العقارات، القروض التجارية، والحسابات الجارية (Yumurtacı, 2023, 1083).

تتمتع هذه العقود بقوانين وإجراءات قانونية محددة وتعامل اعتيادي يمكن تحديده بشكل أكثر وضوح وتوضيح. هناك عدة صور أخرى للعقود المالية التقليدية في البنوك التركية، بما في ذلك تمديد فترة السداد وإعادة الجدولة الزمنية للقروض المالية المترتبة على المصارف. بالإضافة إلى ذلك، تنص هذه العقود على وضع أحكام خاصة تنظم آليات السداد والفوائد المرتبطة بهذه القروض. تتضمن العقود المالية في المصارف التشاركية التركية أيضاً حقوق المستهلك وحقوق المقترضين، بما في ذلك الحق في الانتفاع بأسعار فائدة معقولة وشروط معقولة. بجانب ذلك، تحتوي العقود المالية التقليدية في المصارف التركية على أحكام تتعلق بالضمانات والتمويل الإضافي، بما في ذلك توفير ضمانات للقروض وتوفير خطوط ائتمانية إضافية للحسابات الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، تنص العقود على ضرورة توفير وثائق ومستندات مطلوبة لإتمام صفقات التمويل، مما يسهل عملية المراجعة والمتابعة القانونية لهذه العقود. وفي النهاية، تعمل العقود المالية التقليدية في المصارف التشاركية التركية على تعزيز الثقة بين المصرف والعملاء وتوفير بيئة مالية مستدامة ومستقرة. يتم تنفيذ هذه العقود وفقاً لإجراءات وآليات صارمة تضمن الامتثال للقوانين والتشريعات المالية، وتحافظ على حقوق ومصالح جميع المعنيين (المكاوي، 2009، 11).

4.4. القروض البنكية

القروض البنكية هي تمويل يقدمه البنك للأفراد والشركات لتلبية احتياجاتهم المالية، مثل قروض السيارات، العقارات، أو الأعمال التجارية. تُعتبر وسيلة أساسية لتحقيق الأهداف المالية الشخصية والمهنية، حيث يتم تقديمها وفق شروط محددة مع فترة سداد وفوائد معقولة. تساهم القروض البنكية في تعزيز النمو الاقتصادي وتمويل المشاريع، وتتيح للأفراد تحقيق رغبتهم مثل شراء منزل أو استكمال التعليم.

يجب على المستفيدين فهم شروط القروض وحساب قدرتهم على السداد قبل التوقيع، لضمان الالتزام بالدفع والمحافظة على علاقة جيدة مع البنك. بذلك، تُعد القروض البنكية أداة فعالة لتحقيق الأهداف المالية والاستفادة من المزايا الاقتصادية التي تقدمها البنوك.

(Ünlü, 2019, 518).

24. الكفالات والضمانات

وثائق قانونية تُستخدم في المعاملات المالية بين البنوك وعملائها. تعتبر الكفالات مبدءاً أساسياً في الأعمال المصرفية وتهدف إلى ضمان حماية البنك والعمل في حالة حدوث أي خلافات أو مشاكل مالية. تشمل الكفالات والضمانات المصرفية مجموعة متنوعة من المنتجات مثل الضمانات البنكية والاستيرادية والتصديرة وضمانات السندات والأداء وغيرها. هذه الوثائق تعزز الثقة بين البنوك والعملاء وتسهل إجراءات التعاملات المالية (صوان، 2013، 94).

3.4. السندات والأوراق المالية

أدوات مالية تمكن الشركات والمؤسسات الاقتصادية من جمع الأموال من الجمهور. يتم توزيع السندات والأوراق المالية المصرفية بواسطة البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. يعتبر الاستثمار في السندات والأوراق المالية المصرفية واحداً من الخيارات الاستثمارية المحببة للعديد من المستثمرين، حيث يوفر لهم عوائد مالية مستقرة ومؤمنة. وفي الوقت نفسه، تعتبر السندات والأوراق المالية المصرفية أدوات ضمان لحماية رأس المال. (الميداني 2022 ص 17).

5 أثر عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية على التنمية

تعد عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية أحد الأدوات الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على التنمية الاقتصادية في البلاد. بفضل اعتماد هذه العقود، يتم توفير التمويل اللازم للشركات والأفراد من أجل تحقيق مشاريعهم واستهلاكهم، مما يعزز النمو الاقتصادي ويعمل على دعم الاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، تتيح هذه العقود للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحصول على التمويل اللازم لبدء أعمالها وتوظيف الكوادر العاملة، مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الظروف الاقتصادية للمجتمع. ولا يقتصر تأثير هذه العقود على المشروعات الصغيرة فحسب، بل يمتد أيضاً لتشمل الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية والأفراد الذين يحتاجون إلى دعم مالي لتحقيق أهدافهم الاقتصادية. وبالتالي، تعد عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية أحد العناصر الأساسية التي تحدد مسار التنمية الاقتصادية للبلاد وتساهم في تحقيق التوازن المالي العام وتعزيز النمو المستدام (Aslan, 2006, 14).

15... التأثير على النمو الاقتصادي

تعد عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية أداة فعالة جداً في تعزيز وتحقيق النمو الاقتصادي القوي والمستدام للبلاد. فعندما تقوم المصارف بتمويل المشاريع الاقتصادية المبتكرة والاستثمارات الجديدة التي تهدف إلى تطوير البنية التحتية وتعزيز الإنتاجية وتحسين جودة الحياة، فإنها تحفز الاقتصاد وتعزز القدرة التنافسية للبلاد على المستوى الدولي. يترتب على ذلك تعزيز التجارة الخارجية وزيادة الصادرات والواردات وتعزيز التوازن التجاري وتوسيع آفاق الأعمال وتوفير فرص العمل وتعزيز قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات بشكل شامل. وبفضل تلك العمليات التمويلية الفعالة والمتطورة، تحقق البلاد ازدهاراً اقتصادياً متوازناً وشاملاً يعم الجميع ويساهم في رفع مستوى المعيشة وتحسين مستوى الخدمات والبنية التحتية وتطوير المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. بذلك، يتحقق النمو الاقتصادي المستدام والحفاظ على البيئة وتحسين جودة الحياة للمواطنين على الصعيدين الشخصي والمهني، بالإضافة إلى تعزيز المشاريع الاجتماعية والتنمية

الهامة التي تخدم المجتمع بشكل كبير. فعلى سبيل المثال، يتم تعزيز القطاع الصحي وتوسيع الخدمات الصحية للمواطنين، مما يؤدي إلى تحسين رعاية الصحة وزيادة الوعي الصحي في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يتم دعم المشاريع الأكاديمية والثقافية والرياضية، ما يعزز التعليم والثقافة والنشاط البدني في البلاد. وهكذا تتحقق رؤية شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد، وتفعيل دورها في المشهد العالمي (14, 2006, Aslan).

2 5 التأثير على الاستثمار والتوظيف

تلعب عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية دورًا هامًا في دعم الاستثمار وتعزيز فرص التوظيف في البلاد. فبفضل هذه العقود، يتم تمويل المشاريع الجديدة وتطويرها، وبالتالي يزيد عدد فرص العمل المتاحة. كما تعمل هذه العقود على تعزيز الثقة والاستقرار في السوق المالية، مما يشجع على زيادة الاستثمارات وتوسيع الأعمال التجارية في البلاد. وتعتبر تركيا واحدة من الدول الرائدة في مجال التمويل المصرفي في المنطقة. فهي توفر بنوكًا متعددة تقدم خدمات متنوعة للعملاء، بدءًا من القروض وحتى الحسابات الجارية والودائع. وتتمتع هذه المصارف بتقنيات متطورة وفرق مختصة في إدارة الأموال، مما يساهم في تأمين استدامة الأعمال ونمو الاقتصاد. ونظرًا للدور الحيوي الذي تؤديه المصارف التركية في الاقتصاد، فإنها تتمتع بثقة العملاء والمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. فهي تعمل بموجب قواعد وقوانين صارمة يتم التحقق منها بانتظام. وهذا يعزز الثقة في النظام المصرفي ويجعله وجهة رئيسية للاستثمارات. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون المصارف المساهمة مع الحكومة التركية في تعزيز الاستثمارات وتطوير القطاعات الرئيسية للاقتصاد. فهي تقدم تمويلًا للمشاريع الحكومية الكبرى مثل البنية التحتية والمشاريع الصناعية والتكنولوجية. وهذا يعزز التنمية الاقتصادية ويعمل على تعزيز التوازن في الاقتصاد. باختصار، يمكن القول إن توسيع دور التمويل في المصارف المساهمة التركية سيكون له تأثير كبير على الاقتصاد والتوظيف في البلاد. من خلال تمويل المشاريع الجديدة وتطويرها، وتعزيز الاستثمارات وتوسيع الأعمال التجارية، ستستفيد البلاد من نمو قوي وتحسين الفرص الوظيفية. (معايرة، 2019، 3).

3 5 التأثير على القطاعات الاقتصادية المختلفة

تؤثر عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية على القطاعات الاقتصادية المختلفة بشكل كبير. فعندما يتم تمويل المشاريع والاستثمارات في قطاعات مختلفة مثل الزراعة، والصناعة، والسياحة، والبنية التحتية، فإنها تساهم في تطوير وتحسين أداء هذه القطاعات بشكل جوهري. وبذلك، تُعزز القدرة التنافسية للاقتصاد وتعمل على توفير فرص نمو مستدامة للشركات والعاملين في هذه القطاعات. وتعمل عقود التمويل على دعم التوجهات الاقتصادية الوطنية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. من خلال تطوير هذه القطاعات، يمكن تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. وعلاوة على ذلك، تعزز عقود التمويل المستدامة والمسؤولية الجهود المستدامة في مجال حماية البيئة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتعزيز الحوكمة والشفافية في النظام المالي. وبهذه الطريقة، يمكن أن تكون عقود التمويل عاملاً رئيسيًا في تحقيق التنمية المستدامة في تركيا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية المتعلقة بالاقتصاد والبيئة والمجتمع (فتحي، 2019، 302).

6. التحديات والمشكلات المتعلقة بعقود التمويل في المصارف المساهمة التركية

يواجه النظام المصرفي التركي تحديات كبيرة في مجال عقود التمويل في المصارف المساهمة، أبرزها قلة الشفافية ومكافحة غسل الأموال. عقود التمويل قد تكون معقدة أحيانًا، مما يصعب تحقيق الشفافية المطلوبة. كما أن العمليات المالية ذات الطابع الشرعي قد تُستغل في عمليات غسل الأموال، مما يشكل تهديدًا إضافيًا للمصارف التشاركية الإسلامية. لتجاوز هذه التحديات، يُوصى بتعزيز نظام الإفصاح المالي، وتحسين إجراءات التحقق من هوية العملاء ومصادر الأموال. كما يمكن تعزيز قدرات موظفي المصارف من خلال برامج تدريبية متخصصة في مكافحة غسل الأموال وكشف العمليات غير المشروعة (الكراسنة، 2013، ص 37).

إضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تعاونًا مستمرًا بين المصارف والسلطات المختصة لتبادل المعلومات وإجراء تحقيقات فعّالة. ينبغي تعزيز القوانين واللوائح ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتطبيقها بصرامة. ويُعد استخدام التكنولوجيا المتقدمة، كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، ضرورة للكشف عن الأنماط المالية غير الطبيعية ومتابعتها بشكل دقيق. مكافحة غسل الأموال وتحقيق الشفافية تُعدان من أولويات النظام المصرفي في تركيا. من خلال التزام المصارف والجهات التنظيمية بتنفيذ الإصلاحات، وتعزيز التعاون بين الأطراف المعنية، يمكن للنظام المصرفي التركي أن يعزز ثقة المستثمرين المحليين والدوليين، ويُطور من استقراره واستدامته (Orhan, 2021, 134).

1.6 الشفافية ومكافحة غسل الأموال

تعتبر الشفافية ومكافحة غسل الأموال من أبرز التحديات التي تواجه عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية، وخاصة في المصارف الإسلامية التشاركية. فالشفافية تُعد عنصرًا جوهريًا لضمان نزاهة العمليات المالية وتجنب الفساد والاحتيال، لكن غياب قواعد إفصاح واضحة، والاعتماد على السرية في التعاملات، يُعيق تحقيق الشفافية اللازمة. هذا النقص يجعل من الصعب تتبع التدفقات المالية والكشف عن العمليات المشبوهة.

أما بالنسبة لمكافحة غسل الأموال، فإن الأمر يتطلب تشريعات صارمة وإجراءات فعّالة لتعقب الأموال المشبوهة ومنع تداولها. على الرغم من وجود إطار قانوني في تركيا، فإن التطبيق العملي يحتاج إلى تعزيز التعاون بين المصارف والجهات الرقابية. تحقيق ذلك يستلزم تطوير سياسات داخلية صارمة في المصارف، تتضمن إنشاء آليات رقابة شاملة لتعزيز الشفافية ومكافحة غسل الأموال. من الخطوات الضرورية أيضًا توفير تدريب متخصص للموظفين، لزيادة وعيهم بأهمية مكافحة غسل الأموال والامتثال للإجراءات التنظيمية. يجب أن تشمل هذه التدريبات كيفية التحقق من هوية العملاء، وتحليل روابطهم المالية للكشف عن أي أنشطة مشبوهة. إضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التعاون بين المصارف والجهات الرقابية المختصة لتبادل المعلومات وتحليل العمليات المالية بدقة، مما يساعد على كشف الأنشطة غير المشروعة في الوقت المناسب.

النظام المصرفي التركي يلعب دورًا حيويًا في هذا السياق، حيث يجب أن يتمتع بالقدرة على مراقبة وتحليل العمليات المالية المشبوهة والإبلاغ عنها للجهات المختصة بسرعة وكفاءة. لتحقيق ذلك، تحتاج المصارف إلى استخدام تقنيات متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وأنظمة تحليل البيانات لتعزيز الرقابة.

في النهاية، يتطلب تعزيز الشفافية ومكافحة غسل الأموال في المصارف المساهمة التركية إرادة سياسية قوية، وامتثالًا جادًا من قبل المصارف والسلطات التنفيذية والرقابية. تنفيذ هذه الجهود يساهم في تعزيز الثقة بالنظام المصرفي التركي، وحماية الاقتصاد الوطني من التهديدات المالية، وتحقيق نمو مستدام ينعكس إيجابًا على كافة القطاعات الاقتصادية. (Doğan, 2021, 408).

2.6 التنظيم والرقابة الشرعية.

التنظيم والرقابة الشرعية تعتبر مشكلة أخرى تواجه عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية. فمن المهم وضع أنظمة تنظيمية فعّالة لضبط ورصد أنشطة التمويل، وضمان الامتثال للقوانين والتشريعات الصارمة. يجب أن تكون هناك قواعد ومعايير صارمة للحفاظ على سلامة النظام المصرفي وحماية حقوق المستثمرين والمودعين. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تحسين الرقابة والمراقبة المستمرة لعمليات التمويل في المصارف المساهمة، وذلك للتأكد من التزامها بالمعايير المالية والقواعد الأخلاقية. ينبغي أيضًا زيادة توسيع التنظيم وتقويته بشكل فعال من أجل ضمان النمو والازدهار المستدام في القطاع المصرفي. من المهم أيضًا تعزيز التفاعل بين الهيئات التنظيمية والمصارف لضمان تنفيذ الإجراءات الملائمة وضمان الشفافية والمساءلة في جميع العمليات المالية (درويش، 2016، 38).

3.6 القضايا الشرعية والفقهية

تعاين عقود التمويل في المصارف المساهمة التركية من بعض القضايا الشرعية والفقهية التي تؤثر على هذا النوع من الصفقات. فعلى سبيل المثال، قد تظهر تباينات في فهم المفاهيم الشرعية وتطبيقها في عقود التمويل بين المصارف المختلفة (الزحيلي، 1998، 34).

القضايا الشرعية المتعلقة بالمصارف المساهمة التركية تمثل تحديًا هامًا في توافق عقود التمويل مع التعاليم الدينية. يتطلب ذلك تفهمًا عميقًا للفقه الإسلامي والتشريعات الشرعية لضمان امتثال العقود للأحكام الشرعية، مما يعزز استقرار السوق ونجاح عمليات التمويل. الالتزام الكامل بالمعايير الشرعية والشفافية في التعاملات المالية يعد أساسًا للعدالة والمصداقية. للتعامل مع هذه التحديات، يجب أن تكون هناك مؤسسات متخصصة تقدم التوجيه والنصح للمصارف، مع تشجيع تبادل الخبرات والتعاون بين المؤسسات المالية الإسلامية عالميًا. التمويل الشرعي يمثل عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد الإسلامي، ويساهم في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاقتصادية. لذا، يتعين على المصارف المساهمة التركية تعزيز الشفافية والالتزام الصارم بالأحكام الشرعية لتحقيق مصداقية أكبر في عملياتها. (إرشيد، 2015، 254).

7. استنتاجات وتوصيات

يتضح من الدراسة أن عقود التمويل في المصارف الإسلامية التشاركية التركية لها تأثير كبير على التنمية الاقتصادية في تركيا. فعلى سبيل المثال، فإن استخدام عقود التمويل الإسلامية يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، حيث يعمل على تشجيع الاستثمار وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية المختلفة يتحقق بفضل وجود عقود التمويل في المصارف المساهمة. ولتعزيز هذا الأثر الإيجابي، وتوصي الورقة البحثية بضرورة تعزيز الشفافية في عقود التمويل وتعزيز جهود مكافحة غسل الأموال. كما ينبغي تعزيز التنظيم والرقابة على هذه العقود وتوفير تشريعات مناسبة تحافظ على سلامة السوق المالية. وأخيرًا، يجب معالجة القضايا الشرعية والفقهية المتعلقة بعقود التمويل بهدف توفير بيئة تشجع على استخدام هذه العقود بمزيد من الثقة والاستقرار.

المراجع

- عبد الرحمن يسري أحمد، (1995)، تجربة الأوراق المالية الإسلامية وأوضاعها في الأسواق المالية، دراسات اقتصادية إسلامية، مجلد 3، عدد 1، ١٤١٦ هـ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب. حسن رحيم؛ محمد رشدي سلطان، (2006)، نماذج من التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ابراهيم الكراسنة، (2013)، البنوك الإسلامية الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي. مصطفى رديف؛ محمد بشير وليق، (2013)، تمويل تقنية Lbo باستخدام الأدوات المالية الإسلامية، مجلة دفاتر اقتصادية، عدد 1/4 آذار. محمود عبد الكريم إرشيد، (2015)، المدخل الشامل إلى معاملات وعمليات المصارف الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط3. حسن حامد حسان، (2015)، التأمين التعاوني: الأحكام والضوابط الشرعية - بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي الدولي: المنعقد في الجزائر - الدورة العشرين 2015. محمد محمود الكاوي، (2015)، أسس التمويل المصارف الإسلامي بين المخاطرة والسيطرة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر (2009). محمود حسن صوان، (2013)، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، دراسة مصرفية تحليلية، دار وائل للنشر، عمان. عبد الرزاق معاوية، (2012)، الآثار الاقتصادية الناجمة عن الزكاة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي جامعة قلمة الجزائر. رفعت فتحي، (2019)، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية في المملكة العربية السعودية مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية مروان جمعة درويش، (2016)، تحليل جودة الخدمات المصرفية الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في فلسطين، أذار مجلة رماح للبحوث والدراسات. د. محمد الزحلي المصارف الإسلامية، مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد ١٩٩، ص ٣٤ - ٣٥ والعدد ١٧٦.

- Doğan, B., & Yıldız, A. (2021). Kara Para Aklama ile Mücadelede Uluslararası Kuruluşların Rolü. The Journal of International Scientific Researches, 6(3), 397-412.
- Orhan, Zeyneb Hafsa. (2023) "Türkiye'de Katılım Bankacılığının Temel Problemleri ve Bunlara Yönelik Çözüm Önerileri: Bir Literatür Taraması ve Mülakat Çalışması". Tevilat 4/1 (Haziran), 125-147.
- Aslan, Ö., & Korap, H. L. (2006). Türkiye'de finansal gelişme ekonomik büyüme ilişkisi. Muğla Üniversitesi Sosyal Bilimler Dergisi, Gü (17), 1-20.
- Aslan, Ö., & Küçükaksoy, İ. (2006). Finansal gelişme ve ekonomik büyüme ilişkisi: Türkiye ekonomisi üzerine ekonometrik bir uygulama. İstanbul Üniversitesi İktisat Fakültesi Ekonometri ve İstatistik Dergisi, 4, 12-28.
- Ünlü, U. (2019). KATILIM BANKACILIĞI VE SUKUK UYGULAMALARI. Uyuşmazlık Mahkemesi Dergisi (14), 501-523.
- Yumurtacı, R. (2023). Türkiye'deki Konvansiyonel Bankalar ile Katılım Bankalarının CAMELS Analizi ile Karşılaştırılması. Süleyman Demirel Üniversitesi Vizyoner Dergisi, 14(39), 1077-1097.
- Gezen, A. (2019). Türkiye'de Faaliyet Gösteren Katılım Bankalarının Entropi ve WASPAS Yöntemleri ile Performans Analizi. Muhasebe Ve Finansman Dergisi (84), 213-232.
- Pehlivan, P. (2016). "Türkiye'de Katılım Bankacılığı ve Bankacılık Sektöründeki Önemi", Selçuk Üniversitesi İ.İ.B.F. Sosyal Ekonomik Araştırmalar Dergisi (The Journal of Social Economic Research, 16(31): 296-324.
- Ünlü, U. (2019). KATILIM BANKACILIĞI VE SUKUK UYGULAMALARI. Uyuşmazlık Mahkemesi Dergisi (14), 501-523.